خاتمة في بيان المطلب الأول في بيان ان التوبة هل تكون مزيلا للفسق ام لا فنقول ان التوبة
كونها مزيلا للفسق لوجوه الاول ما روي عن بعضهم من ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له الثاني قوله تعالى الذين
يرمون المحصنات ولم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقبلوا شهادتهم وأولئك
هم الفاسقون الا الذين تابوا وعملوا صالحا لان الاستثناء يعقب من الجمل ان كان راجعا الى جميع الجمل
فالمطلوب ثابت لان التائب يصير بعض من لم يرجع الفاسقون وان كان راجعا الى الاخيرة فان الفاسق اذا تاب
لان الاخير هو الفاسقون فالتائب عن الذنب لم يكن فاسقا وقع بقبول شهادته ثم الثالث الحديث لاصغيرة مع الاصرار
ولا كبيرة مع الاستغفار فهذه الرواية صريحة في كون التوبة مزيلة للفسق الرابع ما يشهد عليه العقل القاطع
بيان ذلك ان الشخص اذا ارتكب ذنبا من الذنوب لكان معذبا في ارتكابه كما في العقب حاكم بدفع
الضرر واما كان دنيويا او اخرويا لان كون التوبة مؤثرة واضحة في الواقع قطعا لا شبهة فيه فاذن حكم العقل بوجوب
التوبة فورا بعد ما تاب وندم عن الذنب لا يترتب عليه العقاب وكلما لا يترتب عليه العقاب فلا ضرر في
اذ لا ضرر فاذن ينتج ان زوال الفسق هو التوبة ثم ان التوبة على ثلاثة اقسام لان التوبة اما ان تكون
توبة مضيقة كمن تاب عن بعض الذنوب والعاصر توبة موقتة كمن تاب عن الذنوب جميعا او بعضا
مدة شهر او شهرين وغير ذلك من المواقيت وتوبة مطلقة مؤبدة عن جميع الذنوب يختم بها دام الحي
والعبرة الثمرة ليكون مزيلا للفسق هو القسم الثالث لا الغير لان التوبة هو الندامة على الكل والعزم على عدم
الكل الذنوب ورجوعه الى الله تعالى والجملة ان العقد والنقض كما كان بذلك ثم ان الذنب
اذا اقترف بتوبة عن الذنوب او كان صغيرا فهل تحوله يكون قوله يكون مسموعا ليكون توبته على اخر افراد مزيلا
للفسق ام لا وما قال الشيخ ره فيه هو الاول وعمدة غاية في المسئلة هو ما عرف المسلم وقوله على الفتح لكن
التضييق هو التضييق يجب ان قوله ان كان معتبرا للقطع او الظن نوعا اكثفا بالمكلة وبتوبته في الباب
والظن يفيد انه يمكن فاذن قوله مسموع والا فلا لان التوبة المراد من التوبة هو التوبة النفس
الامرية نظرا الى الالفاظ هو موضوعة للمعاني النفس الامرية فيصورة الشك في تحقق التوبة تحكم بالعدم
للاصل والاستصحاب ولان الاصل عدم ازالة الفسق ومضافا الى ان لو كان قوله مسموعا لجاز
عدم الشهادة لزوم الضرر وبعض العقوف لو لم يكن قوله مسموعا لم يقطع اموال الظلمة بصدق
وهو منها ظهر ما في قول الشيخ ره ثم المطلب الثاني في ان هل يجوز ارتكاب الاموال التي تكون بصيغة
العادل لمن كان معروفا بالعدالة بين الناس ولكن في نفسه لم يكن لم يعلم نفسه بذلك الا بالكشف
فنقول ان الاقوى عدم الجواز بوجوه الاول بوجوه الاول السيرة بيانه ان اغلب العادلين بل الجميع يرون انفسهم فاقدا
ذلك عند الناس يكونون معروفين بالعدالة مع ذلك ارتكبوا امورات التي تكون وضيعة العادل الواقع